دور الامتثال المصرفي في الحد من مخاطر الدفع الألكتروني
بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

role of banking compliance in reducing the risks of electronic payment
An applied research on a sample of Iraqi private commercial banks

Shatha kareem mohammed[1] | **Dr.mohammed hasan Abd Al_kareem**[2]

Received 18/1/2023

Accepted 5/2/2023

Published 30/3/2023

Abstract:

The research aims to demonstrate the importance of the role played by banking compliance in reducing the risks of electronic payment in order to ensure the success of the bank with regard to its compliance with the laws, regulations and regulations of the Central Bank of Iraq. electronic? In solving its problems, the research relied on the hypothesis of correlation and influence, where the first main correlation hypothesis was: There is no statistically significant correlation between the dimensions of banking compliance and the dimensions of electronic payment risks, and the second main simple effect hypothesis: There is no statistically significant effect of banking compliance in The dangers of electronic payment, and the researcher reached a set of conclusions, the most prominent of which were:

The Central Bank of Iraq does not effectively demand the offending bank to remove the chairman of its board of directors or any members of the board, nor does it provide adequate security means for the systems or their design or completion. The Council has developed new standards at all levels from time to time according to various standards, approved to detect deviations and errors, and to address them immediately.

Keywords: banking compliance, electronic payment risks

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان اهمية الدور الذي يؤديه الامتثال المصرفي في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني من اجل ضمان نجاح المصرف فيما يخص امتثاله للقوانين والانظمة واللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي، وقد حددت مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مفاده: هل للامتثال المصرفي دور في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ؟ واستند البحث في حل مشكلاته الى فرضية الارتباط والتأثير، ، كما تم استخدام استمارة الاستبيان في جمع البيانات وكان المجتمع هو مصارف تجارية عراقية خاصة البالغ عددها 25، تم اختيار عينة منها(10 مصارف)، التي تم توزيع الاستبانة عليهم 73 استبانة، على كل مصرف وزعت 7 استبانات ، واعتمدت الباحثة في تحليل البيانات في الاحصاء الوصفي على التوزيع التكراري والنسبة المئوية لغرض وصف البيانات الخاصة باختبار عينة البحث، والوسط الحسابي لقياس متوسط اجابات العينة ومعرفة مستوى المتغيرات لأغراض التحليل والانحراف المعياري لمعرفة

1. Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, Shathakareem30@gmail.com
2. APC. Federal board of supreme audit, Mhh.800@gmail.com

التجانس او التشتت بأجوبة افراد العينة ومعامل الاختلاف اما في الاحصاء الاستدلالي تم استخدام معامل الثبات لاختبار صدق الاستبانة ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار قوة الارتباط بين متغيرات البحث والانحدار الخطي لتحديد تأثير المتغيرات ،وقد توصلت الباحثة الي مجموعة من الاستنتاجات وكان من ابرزها :يوجد أثر لمراقب الامتثال في أدوات الدفع الالكترونية بأبعادها، و هناك مشاكل بالتعامل مع التقارير اليومية ضمن سقف زمني محدد لإيجاد حل مناسب لها بالفترة نفسها وقبل تفاقم المشكلة الموجودة في المصارف، اما ابرز التوصيات، التركيز بشكل أكبر على وظيفة مراقب الامتثال في المصارف التجارية لما له دور إيجابي على ادوات الدفع الالكتروني ذات المخاطر العالية، و التشدد في تطبيق سياسة البنك المركزي العراقي في التعامل مع المصارف المخالفة ضمن مدة من الزمن.

الكلمات المفتاحية: - الامتثال المصرفي ،مخاطر الدفع الالكتروني.

المقدمة: introduction

تعد المصارف العراقية الشريان الرئيسي المغذي لاحتياجات الدولة والمؤثر في اقتصادها، اذ تعد من اهم المؤسسات المالية الحيوية في كل الدولة، بالإضافة الى الخدمات التي تقدمها للزبائن والتي تبحث دوماً عن افضل الطرق لتلبية احتياجاتها، ولذلك مع التطور التكنولوجي وظهور التجارة الالكترونية كانت بحاجة الى البحث عن حلول لتسهيل عمليات الدفع لزبائن المصرف مما جعلها تلجأ الى البحث عن طرق حديثة للدفع الكترونياً، وكان ذلك من خلال وسائل وادوات للدفع الكتروني، وهذه الادوات لا تخلو من المخاطر التي قد تسبب خسائر فادحة للمصرف في حال لم يلتزم المصرف بشكل جيد بالقوانين والانظمة الصادرة من قبل البنك المركزي وتكون سبب في افلاسها مما يؤدي الى تعرض المصرف الى عقوبات قانونية تؤثر على سمعة المصرف وموقعه في السوق، ولذلك قام البنك المركزي باستحداث وظيفة الامتثال المصرفي والتي تعد من اهم الوظائف المصرفية كون مراقب الامتثال شخصية مستقله عن المصرف اهم واجباته هي مراقبة المصرف والعمليات التي تحدث كل يوم من اجل التأكد بانه ملتزم بالقوانين والانظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهنية للموظفين خلال قيامهم بالعمل في المصرف والتي سوف تحد من المخاطر المصرفية و وقوعها، ومن هنا تولدت فكرة البحث في التعرف على الدور الذي يقوم به الامتثال المصرفي في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني، وبيان طبيعة العلاقة والتأثير ، ولهذا تم انشاء مخطط فرضي للبحث يفسر ويوضح الفرضيات الرئيسية للبحث والفرعية، وللتأكد من صحتها خضعت تلك الفرضيات للتحليل الاحصائي من خلال الاستبانة التي اعتبرت اداة البحث الرئيسية لجمع البيانات وكان المجتمع هو مصارف تجارية عراقية خاصة البالغ عددها 25، تم اختيار عينة منها(10 مصارف) ، التي تم توزيع الاستبانة عليهم 73 استبانة، على كل مصرف وزعت 7 استبانات وكانت الحدود البشرية للبحث والمتمثلين بمراقب امتثال، معاون مراقب امتثال، مدير قسم، مدير شعبة، مسؤول وحدة وموظف، كما تم اجراء زيارات ميدانية للباحثة وعمل مقابلات مع عينة البحث لدعم الجانب التطبيقي والتأكد من صحة البيانات المجموعة في الاستبانة ولهذا تم استبعاد 3 استبانات كانت غير صالحة للبحث، وعليه تكونت هيكلية البحث من أربعة فصول، تضمن الفصل الأول مبحثين، المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني بعض من الدراسات السابقة، اما الفصل الثاني تضمن الاطار النظري التعريفي لمتغيرات البحث والمتكون من مبحثين، أشار الأول الى الامتثال المصرفي، مخاطر الدفع الالكتروني، وبالنسبة للفصل الثالث تضمن ثلاثة مباحث تضمن الاول تعريف عينة البحث اما الثاني تحليل نتائج عينة البحث والمبحث الثالث تضمن اختبار فرضيات البحث العلمي، اما الفصل الرابع تضمن مبحثين، الاول منهما أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثة والثاني التوصيات .

المبحث الاول: منهجية البحث The methodology of Research

أولاً: مشكلة البحث: Research problem : بعد التقدم الملحوظ في التكنولوجيا والتطور السريع في أجهزة الدفع الالكترونية وتحقيق سرعة عالية بالعمليات المصرفية، قد صاحبتها جملة من المشاكل في الدفع الالكتروني من حيث تعرضه الى مشاكل في

حالة عدم الامتثال يكون معرض الى مخاطر متعددة واخطاء ومشاكل قرصنة كثيرة لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني لتلك الانظمة لتحويل الاموال فهذه الانظمة قابلة للاختراق والخطأ، من هنا ينطلق البحث في التساؤل الاتي :-

السؤال رئيسي /**هل للامتثال المصرفي دور في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني ؟**

السؤال الفرعي / ما هي الاجراءات والمهام الذي يؤديها مراقب الامتثال في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ؟

ثانياً: أهمية البحث: Research importance

1- التعرف على وظيفة الامتثال المصرفي وكيفية مساهمته في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .

2- الوصول الى نتائج علمية مؤكدة عن الدور الذي يؤديه الامتثال المصرفي في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني قد تسهم في مساعدة المصارف العراقية في معرفة الطرق الازمة لتقليل تلك المخاطر.

ثالثاً: أهداف البحث : Research Objectives

1. بيان اهمية الامتثال المصرفي في الرقابة على المصرف المتعامل بأدوات الدفع الإلكتروني كوظيفة تؤثر في الحد من مخاطر ادوات الدفع الالكتروني والتخلص منها .
2. التعرف على مبادئ الامتثال وعقوبات عدم الامتثال التي ترفع من نسبة مخاطر الدفع الالكتروني .

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

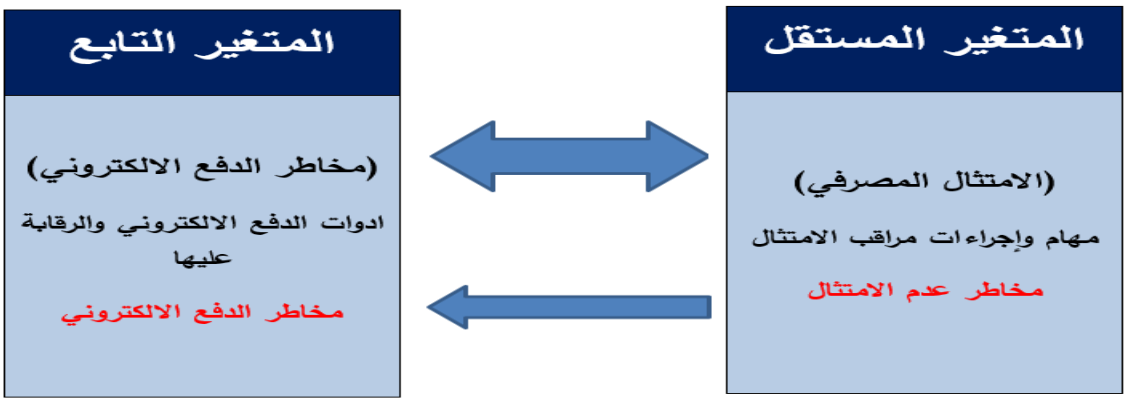

الشكل رقم (1) المخطط الفرضي للبحث (من اعداد الباحثة)

خامساً: فرضيات البحث: hypotheses :ينطلق البحث من فرضية الارتباط الرئيسية الاولى :لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائيا بين أبعاد مراقب الامتثال و أبعاد ادوات الدفع الإلكتروني ،وتفرعت منها الفرضيات الاتية :

1. فرضية الارتباط الفرعية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين مهام واجراءات مراقب الامتثال وادوات الدفع الإلكتروني بأبعادها .
2. فرضية الارتباط الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين مخاطر عدم الامتثال وادوات الدفع الالكتروني بأبعادها.

سادساً: منهج البحث : Research method :سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحثة في الجانب النظري واعداد الجانب التطبيقي و لا يقتصر على الوصف فقط انما تحليل احصائي لاستبيان عن متغيرات البحث والحصول على نتائجها.

سابعاً: حدود البحث: Limitations

1. الحدود المكانية : المصارف التجارية العراقية الخاصة الموجودة في بغداد .

2. الحدود البشرية : مراقب امتثال ، معاون مراقب امتثال ،مدير قسم . مدير شعبة ، مسؤول وحدة ، موظفين في قسم الدفع الالكتروني .

3.الحدود الزمانية : سنة 2021 /2022

ثامنا: وصف عينة البحث : يتمثل المجتمع بالمصارف التجارية العراقية الخاصة التي يبلغ عددها الإجمالي 25 مصرف والعينة هي 10 مصارف منها والمتمثلة بمصرف بغداد ، مصرف التنمية، مصرف التجاري العراقي، مصرف أشور الدولي، مصرف حمورابي، مصرف بابل، الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الاهلي العراقي، ومصرف المنصور، وتم اختيار هذه المصارف بالذات من حيث الاقدم للأحدث ولكونها تتعامل بالدفع الالكتروني، كما انها الاسهل تعاملاً مع الباحثة.

تاسعاً: وسائل جمع البيانات والمعلومات:

1.الجانب النظري

أ. القوانين والانظمة والقرارات والتعليمات الخاصة بالمصارف .

ب. المصادر العلمية التي توفرت في موضوع البحث وما له علاقة به .

ت. الكتب العربية والاجنبية .

ث. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

2.الجانب (التطبيقي)

أ. الاستبيان كأداة رئيسية للبحث

ب. المقابلات الشخصية مع بعض افراد العينة بهدف الحصول على البيانات والمعلومات واجابات دقيقة لتعزيز الجانب النظري والتطبيقي .

عاشراً: اختبار صدق الاستبانة وثباتها

1.**اختبار الصدق** : تم عرض استمارة الاستبيان من قبل الباحثة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، في مجال البحث المثبتة أسمائهم في الملحق (1)، وقد استجابة الباحثة لآراء المحكمين وقامة بأجراء التغيرات اللازمة في ضوء المقترحات المقدمة، واخراج استمارة الاستبيان بصورتها النهائية.

2.**اختبار الثبات ألفا جرونباغ** : يستخدم ألفا جرونباغ (Cronbach's alpha) لحساب معاملات الموثوقية لأدوات المسح التي تستخدم مجموعات الاستجابة من نوع مقياس ليكرت سواء كان ثلاثي أو الخماسي أو السباعي، حيث يقدر ألفا جرونباغ (Cronbach's alpha) مدى موثوقية استجابات الأداة (الاستبيان) تم تقييمها بواسطة الموضوعات التي تشير إلى ثبات الأدوات، تتراوح قيمة ألفا جرونباغ (Cronbach's alpha) من صفر إلى واحد مع ارتفاع القيم التي تشير إلى أن العناصر تقيس البعد نفسه، في المقابل، إذا كانت قيمة ألفا جرونباغ (Cronbach's alpha) منخفضة (بالقرب من 0)، فهذا يعني أن بعض العناصر أو كلها لا تقاس بنفس البعد. ومن الممكن أن تكون هناك أرقام سالبة أيضًا، كما يشير الرقم السالب إلى وجود خطأ ما في البيانات، القيم ألفا جرونباغ (Cronbach's alpha) المقبولة تكون 0.60 وما فوق جيدة (Al-Jadri and Abu Helou, 2009: 171)

، والجدول (1) يوضح اختبار الثبات لمتغيرات البحث العلمي

الجدول (1) اختبار ثبات واتساق مقياس البحث (المتغيرات الرئيسة) باستخدام اختبار ألفا جرونباغ

المتغير	معامل الفا كرونباخ للمتغير
متطلبات مراقب الامتثال X1	0.860
مهام واجراءات مراقب الامتثال X2	0.720
مخاطر عدم الامتثال X3	0.685
مراقب الامتثال X	0.810

أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1	0.811
مخاطر الدفع الالكتروني Y2	0.628
أدوات الدفع الالكتروني Y	0.813
أجمالي المتغيرات والابعاد	0.894

ويتضح من النتائج الموضحة في الجدول اعلاه أن قيمة معامل ألفا جرونباغ مرتفعة للبحث، وقد بلغت القيمة الاجمالية لمتغيرات البحث لمعامل ألفا (0.894) ، وهي أكبر من النسبة المقبولة (0.60)، وهي قيمة ثبات مرتفعة ، وهذه النتيجة تؤكد صدق وثبات استبيان البحث وصلاحيتها للتطبيق على عينة البحث الأساسية، وتحليل النتائج والاجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياتها.

المبحث الثاني:- التأطير النظري العام للامتثال المصرفي ومخاطر الدفع الالكتروني

أولاً: التأطير النظري للامتثال المصرفي

1-**تعريف الامتثال المصرفي** :بعد أن تم اختيار الامتثال المصرفي تعددت التعاريف والمفاهيم الامتثال المصرفي والتي من خلالها يتم معرفة ما هو دور مراقب الامتثال بالنسبة للمصارف ولكون هناك العديد من تعاريف وظيفة الامتثال المصرفي سوف نذكر منها اهم التعاريف من الاقدم الى الاحدث كما في الجدول رقم (2)

الجدول (2) تعاريف وظيفة الامتثال المصرفي

ت	المصدر	التعريف
1	Central Bank Corporate) (Governance Guide: 2018	هي وظيفة مستقلة تقوم بتقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة السياسات والاجراءات وتجنب الاخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تعرض المصرف الى المخاطر المختلفة وبالتعاون مع الدوائر التنفيذية الاخرى في المصرف.
2	(Abdul Karim, 2019: 175)	هو كل شخص عهدت أليه وظيفة مستقلة في مصرف و أوكل اليه القانون مهمة تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية بمتطلبات القانون واللوائح التنظيمية المصرفية .
3	(Sultan&waheeb, 26:2019)	هي نوع من أنواع الرقابة المصرفية المستقلة ،تمارس عملها لغرض التأكد من مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة والتعليمات ،وتعمل على الحد من مخاطر عدم الامتثال بواسطة تطبيق دورها الوقائي ،والاستشاري ،واعداد التقارير الخاصة بذلك وتقديمها لمجلس ادارة المصرف ،والبنك المركزي .

2- مبادئ الامتثال المصرفي :اصدرت لجنة بازل سنة 2005 ورقة العمل الخاصة بالمبادئ الاساسية المتعلقة بوظيفة الامتثال في المصارف والتي تعد دليلا ارشاديًا للدول لتعزيز انظمتها الرقابية وتتمثل تلك المبادئ بما يأتي:(Basel Committee on Banking Supervision،16-10:2005)

المبدأ الاول: يتولى مجلس الادارة مسؤولية الاشراف على ادارة مخاطر عدم الامتثال بالمصارف ويصادق على سياسة الامتثال والوثيقة الرسمية بإنشاء وظيفة الامتثال وان يراجع سياسة الامتثال وتطبيقها في المصرف سنويًا على الاقل لتحديد مدى فعالية ادارة المصرف لمخاطر عدم الامتثال.

المبدأ الثاني: تعد الادارة التنفيذية في المصارف مسؤولة عن اعداد سياسة الامتثال ومتابعتها وتقييمها ورفع التقارير الخاصة بها الى مجلس الادارة، حول سلامة تنفيذها وتحديد ما اذ كانت السياسة المطبقة ملائمة أم لا.

المبدأ الثالث: تعد الادارة العليا في المصارف مسؤولة عن انشاء وظيفة الامتثال، دائمة وفعالة داخل المصارف وتمثل جزءًا من سياسة الامتثال المصرفي، لتقوم بتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر عدم الامتثال التي يواجها المصارف وتقديم النصيحة والمشورة ورفع تقارير للإدارة العليا ومجلس الادارة عن هذه المخاطر.

المبدأ الرابع: ينبغي ان يكون لوظيفة الامتثال وضعاً رسمياً داخل المصرف، ويتحقق بشكل أمثل عندما يصادق مجلس الادارة على الوثيقة الرسمية موضحًا فيها استقلالية الوظيفة واستمراريتها .

المبدأ الخامس: يجب ان تكون وظيفة الامتثال مستقلة عن انشطة المصرف الاخرى.

المبدأ السادس: يجب أن يكون لدى وظيفة الامتثال في المصارف الموارد اللازمة اذ يجب ان يتمتع موظفو الامتثال المصرفي بالمؤهلات والخبرات اللازمة والصفات المهنية والشخصية لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم المحددة بفعالية.

المبدأ السابع: يتحمل مسؤول وظيفة الامتثال مسؤولية ادارة مهام وظيفة الامتثال ومساعدة الادارة في ادارة مخاطر عدم الامتثال التي يواجها المصرف عن طريق مراقبة مدى امتثال المصرف للسياسات والإجراءات واعداد التقارير للإدارة العليا وتقديمها متضمنة مخاطر عدم الامتثال.

3- مخاطر عدم الامتثال : وهي مخاطر التي تؤثر سلبياً على المصرف، وتُعرضه للعقوبات القانونيةٌ والتنظيمية، والخسائر المالية، كما تُسيئ لسمعة المصرف نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والقواعد واللوائح والمعايير والانظمة أذ تعمل وظيفة الامتثال على مُساعدة الادارة العليا في أدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل فعال بواسطة تحديد وتقييم ومراقبة وقياس مخاطر عدم الامتثال باستعمال مؤشرات الاداء والسيطرة عليها وتخفيضها الى الحد الادنى (Al-Yawar and Sultan,2021:64).

ويمكن ان نبين بعض انواع مخاطر عدم الامتثال كما يلي :.

أ. المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة الاخلال أو عدم تطبيق القوانين والانظمة والعليمات والضوابط التي تحكم وتنظم العمليات المصرفية أو عدم وجود تحديد واضح للحقوق والالتزامات القانونية للعمليات المصرفية(Al-Saegh, 2018 :121).

ب. المخاطر المهنية : تتأثر المصارف بالمخاطر المهنية الناتجة عن عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة ونقص في وجود ثقافة مصرفية تعزز اخلاقيات المهنة للعاملين في المصرف أذ ان وجود ظاهرة عدم الايمان بأخلاقيات المهنة سوف يعرض المصرف لمخاطر العمليات وهي الاكثر انتشارا في القطاع المصرفي كالأخطاء المهنية والاهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية (Al-Shabib, 2011:251).

ت. المخاطر المالية :وهي المخاطر المتعلقة بالعمليات المالية للمصرف، كالقوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز المالي والقوائم الملحقة بها كما تمثل كل ماله علاقة بالأنشطة الرئيسية المولدة للربح لصالح المصرف كالمخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة مخاطر السوق (عواد ،2015:39) .وتشير المخاطر المالية ايضاً الى احتمال ضعف التدفقات النقدية للمصرف والذي من شأنه ان يؤثر في المصرف من الايفاء بالتزاماته تجاه الغير من المرحلة الحالية او المستقبلية، او قد تكون على هيئة غرامة مالية تفرضها الجهات الرقابية على المصرف نتيجة لعدم امتثاله للتشريعات والقوانين المصرفية (ramakrisgna, salon،2015:228).

ث. المخاطر الاستراتيجية: هي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم وجود استراتيجية مناسبة في المصرف لتحديد مساره وتحقيق أهدافه القصيرة والطويلة الاجل في الظروف التنافسية والبيئية المحيطة بالمصرف (ذيب وأخرون ،2012:38) أو عن اتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة وتنفيذها بشكل خاطئ أو عدم أتخاذ القرارات في الوقت المناسب من قبل الادارة والتي قد تنعكس سلبا على اداء المصرف وقدرته التنافسية (Al-Nusairi,2011:175).

ج. مخاطر الاجراءات والسياسات الداخلية : تنتج عن فشل الإجراءات والسياسات الداخلية في المصرف، في تنفيذ تعليمات الجهات الرقابية التي تنظم جميع نشاطات المصرف (Kamal and Haroun, 2015:120).كما تتجلى في تجنيبها المخاطر

والخسائر والازمات المختلفة فضلاً عن ابعادها عن المسائلة القانونية والاثار المترتبة عليها(AL-Zubaidi,2006:17) مخاطر السمعة :تعد السمعة عاملا مهما في المصارف أذ ان طبيعة الانشطة التي تؤديها تعتمد في الحسنة لدى المودعين والزبائن وثقتهم بإدارة المصرف بوصفها ادارة مؤتمنة على حماية أموالهم ومعاملاتهم التجارية (Al-Rubaie and Radi,2011:169)وفي حالة وجود انطباع سلبي عن المصرف قد يؤدي الى حدوث خسائر وتحول زبائنه الى المصارف المنافسة، كما ان هذا النوع من المخاطر يظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل للمصرف، أو قد يؤدي ذلك الى تحول الزبائن الى المصارف المنافسة، ويكون هذا نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو المصرف او موظفيها أو نتيجة لعدم خدمة الزبائن بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة منهم، او قد يكون ذلك بسبب ضعف الامان المتوفرة لدى المصرف والتي تؤدي الى زعزعة الثقة بالمصرف (Hazzam,aldabbas 30:2021).

بالإضافة الى المخاطر المذكورة الا ان للتكنولوجيا الحديثة المتطورة مخاطر عالية ايضاً قد تضاهي فوائدها، فالمبتكرات الحديثة وتعدد استخداماتها وسهولة وصولها لعدد كبير من الناس تؤثر بشكل مباشر على العمليات المصرفية، فقد مرت المصارف بمشاكل كبيرة بوصول التكنولوجيا الحديثة التي اصبحت اهم احدث طرق لعمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب التي تتم عن طريق الحوالات الالكترونية وبطائق الدفع الالكتروني كما النقود الالكترونية التي تستخدمها مواقع كثرة في التحويلات المالية التي قد تستخدم من اجل تحويلات مبالغ كبيرة لغسل الاموال وغيرها، وذلك على الرغم من التحديثات القانونية والتشريعات وتفعيل اليات الرقابة في مطاردة عمليات المشبوهة التي تتم الكترونيا عن طريق التكنولوجيا الحديثة والتي قد تودي الى مخاطر عدم الامتثال المصرفي .

يتبين للباحثة ان المخاطر بشكل عام سببها الوقوع بالأخطاء غير متعمد وبعضها يكون متعمد كما ان عدم التزام المصرف بمبادئ الحوكمة المؤسسية التي على أثرها تخلق مخاطر أخرى متفرعة من عدم الالتزام بها وبالتالي يتعرض المصرف الى مخاطر تخلخل من وضعه وتسبب له خسائر كبيرة صعب تعويضها وتلافيها .

4- عقوبات عدم الامتثال المصرفي :في حالة عدم الامتثال للقوانين فأن المصرف سيعرض لمخاطر العقوبات القانونية (الادارية) أو الخسائر المادية ومخاطر السمعة جراء عدم امتثاله للقوانين والتعليمات والأنظمة واللوائح وقواعد السلوك والمعايير والممارسات (الأعراف) المصرفية السليمة، وهذا ما يمكن تعريفه بمخاطر الامتثال (Allawi, 2013: 7).

إن العقوبات التي تتحملها المؤسسة المصرفية نتيجة عدم الامتثال للقوانين يمكن حصرها في الاتي :-

1. عقوبات مادية تتمثل بالعقوبات الادارية والغرامات.
2. عقوبات معنوية تتمثل بمخاطر السمعة التي يصعب قياسها.

فمثلاً قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في العراق رقم (39) لسنة 2015 قدْ فرض عقوبات على المؤسسات المالية في حالة مخالفتها لأحكام هذا القانون تتمثل بالاتي :-

أ. عقوبات مالية تتراوح بين (25) مليون دينار (250) مليون دينار في أحدى الحالتين الاتيتين:-

- ❖ فتح حساب أو قبول ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة المصدر او بأسماء صورية أو وهمية .

ب. عقوبة الحبس وغرامة لا تزيد عن (100) مليون دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل من رؤساء مجالس أدارات المؤسسات المالية، أو أحد اعضائها، أو مالكيها، أو مديريها، أو موظفيها، بسوء قصد أو بإهمال جسيم بأي من الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون.

ج. عقوبات أداريه، تتمثل بإصدار أمر ايقاف النشاط المؤدي الى المخالفة، أو سحب ترخيص العمل أو منع الاشخاص من العمل في القطاع ذي الصلة لفترة تحددها الجهات الرقابية (قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في العراق (39)لسنة 2015، المادة 39 والمادة 45 من القانون).

كما أن قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004، قد أجاز للبنك المركزي العراقي أن يتخذ أي اجراء، أو يفرض أي عقوبة أداريه، لمن قام بخرق أحكام هذا القانون أو أمر صادر عن البنك المركزي، أو قام بإدارة عمليات مصرفية غير سليمة وأمينة، ومن هذه الاجراءات او العقوبات الادارية ما يلي :-

- ✓ أرسال تحذير خطي للمصرف .
- ✓ إعطاء أوامر للمصرف .
- ✓ يطلب أن يقدم المصرف برنامج لما ينوي أتخاذه من إجراءات أو وصفاً مفصلاً لما أتخذه من إجراءات لأزاله المخالفة وتصحيح الوضع .
- ✓ يطلب قيام المصرف بوقف بعض العمليات أو يمنعه من توزيع أرباحه . (Al-Yawar and Sultan, 2021:66).

ثانياً: التأطير النظري العام لمخاطر الدفع الالكتروني

1- أجهزة الدفع الالكتروني :ان لأجهزة الدفع الالكتروني كل الاهمية لتكملة عمل ادوات الدفع الالكتروني والتي لولاها لمى اصبح للأدوات أهمية او فائدة وذلك لانها تكمل عمل الادوات والتي تتمثل بما يأتي :

أ. أجهزة نقاط البيع المرخصة (POS) Points of Sale) : تعتبر نقاط البيع من أجهزة الدفع الالكتروني التي تعتمد أساساً على نظام التمويل الالكتروني للأموال (Safar, 153:2008) وهي عبارة عن أجهزة الكترونية ألية أو عبارة عن حاسوب مصغر ذي وظائف محددة يطلق عليها اختصار أجهزة (POS) وغالباً ما نراها في الاسواق الكبيرة ولدى تُجار التجزئة، و تكون على أتصال مباشر بقاعدة بيانات البنك عن طريق شبكة الانترنت أو شبكات الهاتف المحمول على وفق ترخيص معين لهذه الاجهزة، حيث يتم من خلالها عمليات التحويل وإعادة التحويل، حيث تربط كل من حساب معلومات الزبون بالمشتريات التي سبق جمعها (2015:5،mccarthy) وهذه الاجهزة كباقي الاجهزة واكبت التطور والحقت بها عدد من الاجهزة الاخرى التي تسهل مهمتها كأجهزة الباركود أو قارئ البطاقات والاجهزة اللوحية، وتقوم بإظهار رسائل مختلفة للزبون من المصرف في حال استخدام جهاز الصراف الالي (Thwaini and Khalaf, 2008:8).

ب. الآت الصرف الاتوماتيكي (ATM) Automated Teller Machines): هي تلك الآلات التي يمكن نشرها في الاماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف أو يقوم الزبون باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات، مثل السحب النقدي والايداع النقدي والاستفسار عن الرصيد وغيرها (Al-Shammari and Al-Abdalat, 30: 2008)

واصبحت تعرف باختصار (ATM)، والفكرة الاساسية من تسميتها أن يكون هناك أتصال الكتروني بين قاعدة بيانات المصرف وهذه الآلة التي ستزود المصرف بما يحتاجه من بيانات الزبون ليتمتع بعدها الزبون بالخدمة التي توفرها هذه الآلات ،كما أن لكل زبون بطاقة (كارت) تحمل شريحة الكترونية وظيفتها تبادل المعلومات حول البيانات الشخصية للزبائن وحساباتهم نتيجة العمليات المالية المختلفة ولكل بطاقة رقم سري يزود به الزبون يمثل الضوء الاخضر لاستجابة الآلة لهذه البطاقة والزبون (Shalhoub, 2007: 338).

2. مخاطر الدفع الالكتروني :المخاطر بشكل عام متعلقة بالدفع الالكتروني والتي هي أساس في محاولة المصارف للتطوير وتحديث تقنياتها والتكنولوجيا من أجل مواجهتها والتي تتمثل بأهم المخاطر التي يتعرض لها الدفع الالكتروني وهو كالاتي:

أ. **مخاطر خرق النظام الحماية (القرصنة)**: تشكل القرصنة في العقود التي تتم في الانترنت الهاجس الاكبر لاسيما بالنسبة للعمليات النقدية، فقد يتم الحصول على بيانات شخص بطريقة غير شرعية ومن دون علمه ليتم استخدامها للحصول على بطاقات مصرفية عبر الانترنت، خاصتاً أذا كانت الهيئات لا تتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة للتصدي لهذه المشكلة(Kassab and Bouderbala,2011:7) الا ان يمكن اليوم أن نجد حلول للسيطرة على الكثير من المخاطر، بداء من استعمال كلمة السر الى الرقم الشخصي الى التطبيقات المؤمنة (Hussain,2020:26).

ب. المخاطر القانونية والتشريعية :تنطوي المعاملات المصرفية الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف، وتستطيع المصارف أن، توسع نشاطها جغرافياً من خلال المعاملات الالكترونية وبدرجة أسرع مما كانت عليه، وان المصارف التقليدية قد يصعُب عليها القيام بأعمالها، وذلك بسبب عدم المعرفة الكاملة بالقوانين والتعليمات واللوائح التنظيمية المطبقة في بلد ما، سواء كان ذلك بترخيص أو بدونه ويزيد الخطر عندما لا يكون هناك ترخيص مطلوباً(Hussain,2020:27)

ت. مخاطر الصيرفة الالكترونية : أن عملية تحويل الاموال من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر فيها الكثير من المخاطر(Abdul Shafi and Wahib, 2020: 81)،(أن أهم مخاطر الصيرفة الالكترونية هي سمعة المصرف، فهي تتراوح من عدم أقناعهم بالخدمات المصرفية عبر الانترنت التي يقدمه المصرف الى التشجيع على المخالفات الامنية والاحتيال، ومن أخطر العمليات التي تواجه المصرف هي ما يطلق عليها (بالتصيد fishing)، وتعني الممارسات التي تسعى للحصول على البيانات الشخصية والحساسة للعملاء بهدف الاحتيال، مما يلغي الثقة بين المصرف وزبائنه، ولمعالجته هذه الاشكالات على المصرف أن يحسن من مستوى أدارة خدمة الزبائن وان يعرف عملائه بإجراءات الأمان التي يتبعها وتجاربه السابقة في معالجة تلك المخاطر(Hussain,2019:81)،

المبحث الثالث: التأطير العملي (التطبيقي)

أولا: عينة البحث

1- مصرف التجاري العراقي: تأسس المصرف التجاري العراقي في عام 1992 كشركة مساهمة خاصة ، برأسمال قدره 250 مليار دينار عراقي وشهد تطورات هائلة بعد افتتاحه لشبكة من الفروع في جميع أنحاء العاصمة والمناطق المجاورة لها، وتم ادراج أسهمه بشكل رسمي في بورصة العراق للأوراق المالية في العام 2004.

رؤية المصرف :يطمح المصرف التجاري العراقي الى المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد العراقي عبر انجاز المعاملات المصرفية بموثوقية ومساعدة الأفراد والمؤسسات على تحقيق معدلات نمو متميزة وأداء قوي، ليظل التعامل المصرفي مع المصرف التجاري العراقي عنواناً للثقة والتميز.

أهداف المصرف: المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال، وتقديم التمويل وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة .

2- مصرف التنمية الدولي: تأسس مصرف التنمية الدولي في العام 2011 كشركة مساهمة خاصة ، برأسمال مدفوع قدره (250) مليار دينار عراقي ، وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه على صعيد قطاعي الأفراد و الشركات.

رؤية المصرف: يتمثّل هدفنا الأساسي في أن نصبح المصرف الأكثر ابتكارا وتقدماً على الصعيد التكنلوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

اهداف المصرف: يسعى مصرف التنمية الدولي وبصفته أحد المصارف السباقة في استخدام الخدمات والتعاملات المصرفية الإلكترونية في العراق، إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني والمساهمة في إعادة إعمار العراق.

ثانياً: اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات البحث العلمي :أن الهدف الاساسي من مقياس الارتباط هو لوصف درجة التغير الاقتراني بين متغيرات البحث أي تحديد قوة الارتباط بينهما وبيان ما إذا كان الارتباط قوي او ضعيف او لا يوجد علاقة، اضافة الى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين ، اي بيان ما اذا كانت العلاقة طردية موجبة ام عكسيه سالبة ، اذ ان دراسة الارتباط تعد

الاساس لدراسة وتحليل علاقات السببية كما وتعد مقاييس الارتباط من المؤشرات الهامة في قياس الصدق والثبات لما له من اهمية كبيرة للتأكد من سلامة الاختبارات واجراءات جمع البيانات (Zayed, 2004: 163)

أ – **فرضية الارتباط الرئيسة الاولى** : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين الامتثال المصرفي X ، ومخاطر الدفع الالكتروني Y بأبعادها) .

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مراقب الامتثال X، و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها) يتضح من الجدول رقم (3) الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مراقب الامتثال X و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها (أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1 ، مخاطر الدفع الالكتروني Y2) ، اذ سجل معامل الارتباط ارتباطا معنوياً موجباً بين مراقب الامتثال X ، و أدوات الدفع الالكتروني Y وابعادها على التولي اذ بلغ ما مقداره (**0.736 ، **0.597 ، **0.787)، وهو ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01) ، وعليه هذه النتيجة تؤكد الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مراقب الامتثال X و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها، وهذه النتائج تؤكد بشكل اجمالي ، الى رفض فرضية الارتباط الرئيسة الاولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مراقب الامتثال X، و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها).

وتتفرع منها عدة فرضيات فرعية

1 – فرضية الارتباط الفرعية الاولى : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مهام واجراءات مراقب الامتثال X2، و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها) يتضح من الجدول رقم (3) الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها (أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1 ، مخاطر الدفع الالكتروني Y2) ، اذ سجل معامل الارتباط ارتباطا معنوياً موجباً بين مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، و أدوات الدفع الالكتروني Y وابعادها على التولي اذ بلغ ما مقداره (**0.409 ، **0.471 ، **0.509) ، وكما موضح في الجدول رقم (3) ، وهو ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01) ، وعليه هذه النتيجة تؤكد الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها ، وهذه النتائج تؤكد بشكل اجمالي ، الى رفض فرضية الارتباط الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مهام واجراءات مراقب الامتثال X2، و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها).

2 – فرضية الارتباط الفرعية الثانية : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مخاطر عدم الامتثال X3، ومخاطر الدفع الالكتروني Y بأبعادها) يتضح من الجدول رقم (3) الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مخاطر عدم الامتثال X3 و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها (أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1 ، مخاطر الدفع الالكتروني Y2) ، اذ سجل معامل الارتباط ارتباطا معنوياً موجباً بين مخاطر عدم الامتثال X3، و أدوات الدفع الالكتروني Y وابعادها على التولي اذ بلغ ما مقداره (**0.266 ، **0.616 ، **0.492) ، وكما موضح في الجدول رقم (3) ، وهو ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01) ، وعليه هذه النتيجة تؤكد الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مخاطر عدم الامتثال X3 و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها ، وهذه النتائج تؤكد بشكل اجمالي ، الى رفض فرضية الارتباط الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مخاطر عدم الامتثال X3، و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها).

الجدول رقم (3)علاقة الارتباط بين مراقب الامتثال X، و أدوات الدفع الالكتروني Y بأبعادها

	أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1	مخاطر الدفع الالكتروني Y2	أدوات الدفع الالكتروني Y
متطلبات مراقب الامتثال X1	.752**	0.228	.605**
مهام واجراءات مراقب الامتثال X2	.409**	.471**	.509**
مخاطر عدم الامتثال X3	.266*	.616**	.492**
مراقب الامتثال X	.736**	.597**	.787**
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ثالثاً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث العلمي:أن هذا الجزء من التحليل يتناول، اختبار فرضيات التأثير التي تم تحديدها مسبقاً، لذا سيجري الاعتماد على تحليل الانحدار من خلال تقدير معالم أنموذج الانحدار الذي يعد أداة إحصائية تقوم ببناء أنموذج إحصائي لغرض تقدير تأثير المتغير المستقل (مراقب الامتثال) في المتغير التابع (أدوات الدفع الإلكتروني). وفي حالة دراسة تأثير مستقل واحد في متغير تابع (معتمد) فأن الانموذج هو أبسط نموذج للانحدار، ويسمى أنموذج الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) وعندما تكون عدة متغيرات مستقلة فأن الأنموذج يسمى الانحدار الخطي المتعدد (multiple linear regression)، وسوف يتم أيجاد التأثير من خلال الاعتماد على قيمة اختبار (F) ومعامل التحديد (R^2) وقيم معلمات الانموذج الحد الثابت (α) والميل الحدي (β).

جدول (4) المؤشرات الاحصائية

ت	المؤشر او الاختبار	الوصف	المعيار
1	F	اختبار معنوية الانموذج بصورة عامة	تقارن القيمة المعنوية لاختبار (F) المحسوبة مع القيمة المعنوية (0.01 او 0.05) لقبول او رفض الفرضية
2	α	اختبار معنوية معلمة (الحد الثابت)	تقارن القيمة المعنوية لاختبار (t) مع القيمة المعنوية (0.01 او 0.05) لقبول او رفض الفرضية
3	B	القوة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع	تقارن القيمة المعنوية لاختبار (t) مع القيمة المعنوية (0.01 او 0.05) لقبول او رفض الفرضية
4	R^2	قدرة المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع	كلما اقتربت قيمته من الواحد كلما تكون القوة التفسيرية افضل

1 – أنموذج الانحدار الخط البسيط (simple liner regression)

أ – فرضية التأثير الرئيسة الثانية : لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لـ مراقب الامتثال X في أدوات الدفع الإلكتروني Y، يتبين في الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مراقب الامتثال في أدوات الدفع الإلكتروني ، ويلاحظ ان مراقب الامتثال حقق تأثيرا معنوياً في أدوات الدفع الإلكتروني، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (110.325) وبمعنوية (0.000) ، وتحت درجتي الحرية (1) و (68) وهذه أصغر من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني أن التأثير المتغير المستقل (مراقب الامتثال) في المتغير التابع (أدوات الدفع الإلكتروني) معنوي إحصائيا، وفسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (61.9%) من المساهمة الحاصلة في أدوات الدفع الإلكتروني، وأن ما نسبته (38.1%) تعود الى عوامل أخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار. الجدول (5) نلاحظ بأن قيمة الحد الثابت (a=1.385) وهي ذات دلالة معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (5.047) وبمعنوية (0.000) ، وبدرجه الحرية (68) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.01) ، وقيمة الميل الحدي (b) بلغت (0.703) وهذه وهي ذات دلالة معنوية إحصائية لأن قيمة t المحسوبة لها والبالغة (10.504) وبمعنوية (0.000) ، وبدرجة الحرية (68) وهي أقل

من مستوى المعنوية (0.01). وهذه النتائج تشير الى رفض فرضية العدم التأثير الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة، التي نصها "يوجد اثر معنوي دال احصائيا لـ مراقب الامتثال X في أدوات الدفع الإلكتروني Y ". وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية :

1 – فرضية التأثير الفرعية الاولى: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لمتطلبات مراقب الامتثال X1 في أدوات الدفع الإلكتروني Y .

يتبين في الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير بعد متطلبات مراقب الامتثال في أدوات الدفع الإلكتروني، ويلاحظ أن بعد متطلبات مراقب الامتثال حقق تأثيراً معنوياً في أدوات الدفع الإلكتروني، قد بلغت قيمته (F) المحسوبة (39.347) و بدرجة معنويه (0.000)، وتحت درجتي الحرية (1) و (68) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني ان تأثير متطلبات مراقب الامتثال في أدوات الدفع الإلكتروني معنوي احصائي، وفسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (36.7%) من المساهمة الحاصلة في أدوات الدفع الإلكتروني، وما نسبته (63.3%) تعود الى عوامل أخرى لم تدخل في انموذج الانحدار. وفي الجدول (4) تظهر قيمة الحد الثابت (a=2.854) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (12.659) وبمعنوية (0.000) وبدرجة الحرية (68) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الحد الثابت معنوي احصائيا، كما ان قيمة الميل الحدي (b) بلغت (0.326) ذات دلالة معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة لها قد بلغت (6.273) بمعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) معنوي احصائياً. ومن خلال هذه النتائج نرفض فرضيه العدم الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على "يوجد اثر معنوي دال إحصائيا لمتطلبات مراقب الامتثال X1 في أدوات الدفع الإلكتروني Y ".

2 – فرضية التأثير الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لـ بعد مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 في أدوات الدفع الإلكتروني Y .

يتبين في الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير بعد مهام واجراءات مراقب الامتثال في أدوات الدفع الإلكتروني ، ويلاحظ أن بعد مهام واجراءات مراقب الامتثال حقق تأثيرا معنوياً في أدوات الدفع الإلكتروني، وقد بلغت قيمه (F) المحسوبة (23.754) وبمعنوية (0.000) ، وتحت درجتي الحرية (1) و (68) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني ان التأثير البعد المستقل (مهام واجراءات مراقب الامتثال) في المتغير التابع (أدوات الدفع الإلكتروني) معنوي احصائيا، وفسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (25.9%) من المساهمة الحاصلة في أدوات الدفع الإلكتروني، وان ما نسبته (74.1%) تعود الى عوامل اخرى لم تدخل في انموذج الانحدار. الجدول (5) يبين ان قيمة الحد الثابت قد بلغت (a=2.946) وهي ذات دلالة معنوية احصائياً، حيث بلغت قيمة اختبار t المحسوبة لها (10.879) وبمعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01)، كما ان قيمة الميل الحدي (b) بلغت (0.339) وهي ذات دلالة معنوية احصائياً لان قيمة اختبار (t) المحسوبة لها والبالغة (4.874) وبمعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) معنوي احصائيا . وهذه النتائج تشير الى رفض فرضية العدم الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، التي نصها "يوجد اثر معنوي دال احصائياً لـ مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 في أدوات الدفع الإلكتروني Y ".

جدول رقم (5)يوضح تأثير مراقب الامتثال X في أدوات الدفع الإلكتروني Y

أدوات الدفع الإلكتروني Y								
المتغير المستقل مراقب الامتثال X	الحد الثابت A	t المحسوبة	الميل الحدي B	t المحسوبة	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	المعنوية	القرار
متطلبات مراقب الامتثال X1	2.854	12.659	0.326	6.273	0.367	39.347	0.000	معنوي
مهام واجراءات مراقب الامتثال X2	2.946	10.879	0.337	4.874	0.259	23.754	0.000	معنوي
مخاطر عدم الامتثال X3	2.898	9.869	0.337	4.657	0.242	21.689	0.000	معنوي
مراقب الامتثال X	1.385	5.047	0.703	10.504	0.619	110.325	0.000	معنوي

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

يستعرض هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها نتائج التحليل الاحصائي لهذا المبحث والتي تمثلت بالآتي:

1. اكدت نتائج النظام أن المعاملات المصرفية الالكترونية تنطوي على درجة عالية من المخاطر القانونية والتشريعية .
2. دلت نتائج البرنامج العملي ان البطاقة الذكية لا تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب بدون الحاجة الى تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة بعد ان يتم توفير رقابة عليها .
3. بينت النتائج أن بطاقات الائتمان لا تحتوي بشكل كافي على نظام امين اذ تحمل صورة العميل وحماية من السرقة والتزوير .
4. اوضحت النتائج أن بطاقات الائتمان تصدر بالعملات المحلية والعملات الدولية .
5. اكدت النتائج ان البنك المركزي العراقي لا يقوم بشكل فعال بمطالبة المصرف المخالف بتنحية رئيس مجلس ادارته او أي اعضاء المجلس .

ثانياً: التوصيات

1. تقوية العقوبات الإدارية التي تتمثل بإصدار امر إيقاف النشاط المؤدي الى المخالفة او سحب تراخيص العمل .
2. يتعرض كل من اخل بالقوانين من رؤساء مجلس إدارات المؤسسات المالية بسوء قصد او اهمال بعقوبة الحبس وغرامة لا تزيد عن 100 مليون دينار او واحدة من هاتين العقوبتين .
3. استبعاد البنك المركزي المصرف المخالف من دخوله للمزادات العلنية .
4. مطالبة البنك المركزي العراقي المصرف المخالف بتنحية رئيس مجلس ادارته او أي اعضاء المجلس .
5. تصدير بطاقات الائتمان بالعملات المحلية والعملات الدولية .

Resources المصادر :

1. Al-Yawer, Ali Essam, and Sultan, Abeer Rahman, The Function of Compliance Control in Banks, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, 2021.
2. Allawi, Mahdi, the function of compliance control, its definition and importance, and the risks and causes of non-compliance, Journal of Banking and Financial Studies, Third Issue, 2013.
3. Sultan, Abeer Rahman, Waheeb, Hamza Faeq (2019), The Impact of Banking Compliance in AML/CFT, Applied Research on a Sample of Iraqi Banks, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 14, Number 49.
4. Basel Committee on Banking Supervision ,Compliance and The Compliance Function Bank ,2005.
5. . Safar, Ahmed, 2008 (electronic payment systems), 1st edition, Al-Halabi human rights publications, Beirut, Lebanon.
6. Central Bank Corporate Governance Guide for the year 2018.
7. Al-Sayegh, Nabil Thanoun, Bank Credit, Scientific Book House, Beirut, Lebanon, 2018.
8. Al Shabib, Duraid Kamel, Contemporary Banking Management, Dar Al Maysara for Publishing and Printing, Jordan, Amman, 2011.
9. Awwad, Adheed Shiaa, Banking Risk Management Guide, Al-Kitab Press, Baghdad, (2015).

10. Theeb and others, Susan Samir, Mahmoud Ibrahim Musa, Abdullah Yousef Shuqairi Nouri, Credit Administration, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, first edition, 2012.
11. Kamal, Hoshin, and Haroun, Samira, Governance and compliance in banks and their role in combating and preventing corruption, Algeria, 2015.
12. Al-Nusairi, Samir Abbas, Encyclopedia of Banking Culture, (2011).
13. Al-Jadri and Abu Helou, Adnan Hussein, Jacob Abdullah, (2009), methodological foundations and statistical uses in educational and human sciences research, Dar Ithraa for Publishing and Distribution, Sharjah, Oman.
14. Al-Shammari, Nazem Muhammad, and Al-Abdalat, Abdel-Fattah Zuhair, (2008), electronic banking, tools, applications, and obstacles to expansion), Jordan.
15.Hazem, Uday Abd, Al-Dabbas, Wafaa Abd Al-Amir, (2021), The Impact of the Banking Compliance Controller's Procedures on the Decision to Grant Credit and Default, Applied Research on a Sample of Iraqi Banks, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 16, Number 56.
16. Thuwaini, Falah Hassan, and Khalaf, Haider Jabr, 2005 (electronic banking, justifications, risks, and requirements for success). Journal of the College of Administration and Economics - Al-Mustansiriya University, Volume 28, Issue 54.
17. Hussein, Nassar Bashar, (2019) The role of electronic payment services in the development of electronic banking, exploratory research to obtain a higher diploma equivalent to a master's degree, University of Baghdad, Iraq.
18. Hussein, Ahmed Abes, (2020), The Impact of the Internal Control System in Reducing the Risks of Electronic Payment in Jordanian Commercial Banks, Master Thesis, Irbid National University, Jordan.
19. Katsav, Saadia, and Bouderbala, Faiza (2011), Evaluation of electronic payment methods - advantages and risks, Algeria.
20. Shalhoub, Ali Muhammad, (2007), Money and Banking Affairs, 1st Edition, Shuaa Publishing and Science, Amman, Jordan.
21. Al-Rubaie and Radi, Hakim Mohsen, Hamad Abdul-Hussein, Banking Governance and its Impact on Management and Risk, Dar Al-Yazuri, Amman, (2011).
22. Zayed, Mostafa, (2004) "Science of Statistics", Engineering House Press / Cairo.
23. Abdul Karim, Songul Aziz, the civil responsibility of the compliance controller in banks, Tikrit University Journal, Issue 1, Volume 4, Northern Technical University, Nineveh, 2019.
24 . Al-Zubaidi, Hamza Faeq Wahib, 2006, Forced compliance with banking legislation, an analytical study, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 1, Issue 4.
25. Abdel-Shafi, Ahmed Abdel-Wahhab, Waheeb, Hamza Faeq, 2020, The electronic payment system and its impact on the efficiency of banking performance, applied research on a sample of Iraqi banks, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 15, Number 51..